الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-17

شكاوى من غياب المرونة وإقصاء للإطارات

قوائم الأحزاب والأحرار تحت "المزبرة"

تسابق الأحزاب السياسية الزمن لتعويض العشرات من مرشحيها الذين أسقطت أسماؤهم من قوائم المرشحين لانتخابات المجالس الشعبية البلدية، بالموازاة مع تحرك تجاه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تنوب عن الإدارة في دراسة ملفات المرشحين، والإشراف على عملية الاقتراع، للحد من الخسائر.

ف. جمال

● ذكر ممثلون عن أحزاب سياسية أن عملا يجري لاستخلاف المرشحين الذين تم إسقاط أسمائهم على يد سلطة الانتخابات، وإنقاذ قوائم مهددة بالغياب، وحرمان الأحزاب من مقاعد في المجالس المقبلة، بما فيها مجلس الأمة، عبر آلية الاستخلاف التي يتيحها القانون، أو عبر شكاوى لدى القضاء الإداري، زيادة على التسوية الودية مع السلطة المستقلة.

وذكر مسؤول الإعلام في حركة مجتمع السلم ناصر حمدادوش، في تصريح لـ "الخبر"، أن حمس التي استُهدف العشرات من كوادرها، خصوصا فئة الذين يحوزون على قدرة تنافسية، تعمل على معالجة الوضع المترتب عن عمليات الإقصاء، وقال "نعمل على استخلاف الذين سقطت أسماؤهم، ومواصلة تقديم طعون لدى المحاكم الإدارية"، مبديا ارتياحه لدور بعض المحاكم في إعادة الاعتبار لمرشحين في الحركة، ليستدرك "اللافت أننا لسنا الوحيدين الذين يواجهون عمليات الإقصاء، وجميع الأحزاب تعاني من هذه الممارسات التي ضمت إسقاط توقيعات ومرشحين". ونبه بخصوص التوقيعات إلى أن أحزابا سياسية راحت ضحية التضارب في قائمة الناخبين بين سلطة الانتخابات ومكتب الانتخابات في البلديات"، وأوضح أنه "نتيجة لهذا الخلط، لم يتم اعتماد بعض التوقيعات بحجة اختلاف رقم التسجيل، وهو خطأ لا يتحمله الناخبون المسجلون الذين منحوا توقيعاتهم". واعتبر حمدادوش أن هذه الممارسات "تؤشر لعمل منظم يستهدف العملية السياسية ككل، وضرب العملية الديمقراطية التي تعد الأحزاب السياسية من أسسها".

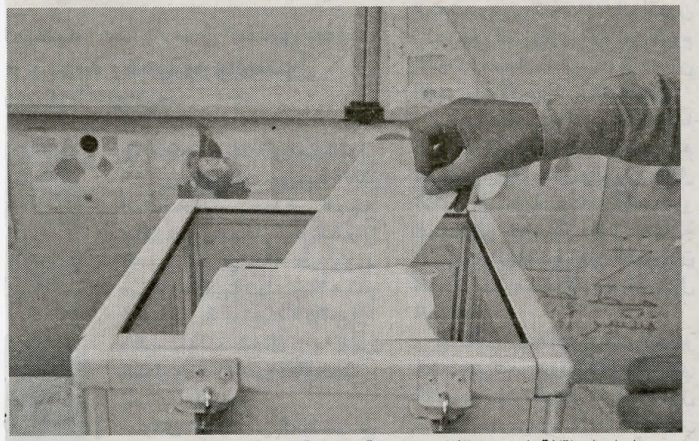

يجري العمل على إنقاذ قوائم مهددة بالغياب عن العملية الانتخابية

وتحدث لخضر بن خلاف، رئيس مجلس شورى جبهة العدالة والتنمية، عن وجود صعوبات واجهتها قوائم الحركة القليلة، مستدلا برفض قائمة مرشحي المجلس الولائي لعنابة بحجة تقديم 3 مرشحين يحملون الاسم العائلي ذاته، ونبه هنا إلى عدم وجود بند في قانون الانتخابات يبرر إسقاط قائمة كاملة للسبب المذكور سابقا، فيما كان يجب مثلا إسقاط اسم من المرشحين الثلاثة والإبقاء على البقية، حسب قوله.

وذكر حبيب براهمية، مسؤول الإعلام بحزب جيل جديد، أن حزبه لم يواجه إقصاءات بسبب "صفاء القوائم من المرشحين الناشطين في قطاع الأعمال، باعتبار أن المرشحين مناضلون في الحزب، زيادة على الحضور الرمزي للحزب في هذه الانتخابات".

واشتكى رئيس فجر الجديد طاهر بن بعيبش من غياب المرونة واللّيونة لدى سلطة الانتخاب عند دراسة الملفات، مشيرا إلى معاناة حزبه من قضية إسقاط توقيعات لأسباب لا صلة للناخبين بها، في إشارة إلى مشكل عدم توحيد سجل الناخبين بين مكتب الانتخاب البلدي وفرع السلطة المحلي.

وأشار مسؤول في حركة البناء الوطني إلى تعرض مرشحين في قوائم الحركة للإقصاء بتهم "مائعة"، في إشارة إلى شبهة المال السياسي، لافتا إلى ظاهرة استهداف منتَخبين محليين سابقين وحاليين، بمن فيهم رؤساء بلديات، بعمليات الإقصاء.

وعزا ممثلو أحزاب تحدثت "الخبر" إليهم عمليات الإقصاء التي طالت منتخَبين ذوي خبرة إلى وجود نية لتجديد المجالس المنتخبة، وهو شيء جيد في ظاهره، لكنه يخفي في خلفياته "فسح الطريق لقوائم حرة، ولتولي منتَخبين عديمي الخبرة المسؤولية، قد يكونون لقمة سائغة لممثلي الدائرة من رؤساء دوائر وولاة ومديرين ولائيين أكثر خبرة وتمرسا في التسيير وإدارة الجماعات المحلية".

ف. ج

امتحان جديد لسلطة الانتخابات

العزوف والتحري الأمني يلقيان بظلالهما على المحليات

● يواجه المترشحون للانتخابات المحلية المقرّرة يوم 27 نوفمبر المقبل هاجس الغربلة والإقصاء من ساعة إلى أخرى، بسبب التقارير الأمنية والإدارية الموجَّهة إلى تنسيقية السلطة المستقلة، وبسبب ما يشاع حول تعليمات وردت إلى المصالح المختصة لقطع الطريق أمام هواة التجوال السياسي والتنقل بين القوائم الحزبية، مع أنّ قانون الانتخابات، الذي نصّ على منع التجوال السياسي بالنسبة للبرلمانيين، سكت عن التجوال السياسي في الانتخابات المحلية، وهو ما يرهن مصداقية هذه التعليمة ومصدرها، كما أن التأويلات والأوجه المتعدّدة التي تحملها المادة التي تمنع الترشح على كل من تثبت صلته بشبهات ودوائر المال الفاسد تجعل عشرات المترشحين هدفا للإقصاء والمنع من الترشح، خاصة أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في لقاء الحكومة بالولاة نهاية الشهر الماضي، أمر بمنع ترشح أفراد من العصابة في المحليات المقبلة.

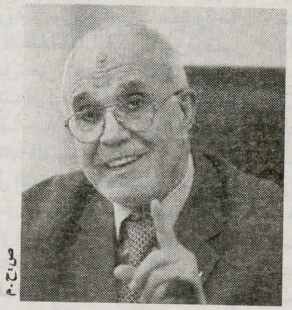

محمد شرفي

مأمورية صعبة

وعلى خلاف تشريعيات جوان الماضي، فإن هذا الموعد الانتخابي المحلي عرف انحسارا كبيرا للقوائم الحرة، سواء على المستوى الولائي أو لدى القوائم البلدية. وزيادة على صعوبة إقناع المواطنين بالتوقيع لفائدة القوائم الحرة بسبب الجنوح إلى العزوف عن كل ما يمت بصلة إلى العملية الانتخابية، فقد تقلصت حظوظ الكثير من القوائم الحزبية والمستقلة مقارنة بقوائم ومرشحين منتخبين يمارسون مهامهم في البلديات والمجالس الولائية، ما سهل من مهامهم في جمع التوقيعات والتصديق عليها، مستغلين مناصبهم وإمكانيات المجالس التي يسيّرونها، وهو ما يعتبر ثغرة ونقطة فراغ كبيرة في قانون الانتخابات، جعلت حظوظ المترشحين غير متساوية وغير متكافئة، إذ كان يفترض إحالة هؤلاء المنتخبين المترشحين من رؤساء بلديات ونوابهم ورؤساء المجالس الولائية على عطل إجبارية بمجرد إعلان ترشحهم، تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص، وهو ما لم يحدث.

امتحان متجدد للسلطة

هذه الأجواء والظروف رفعت من حظوظ أحزاب الموالاة للسيطرة على المجالس المنتخبة المحلية في الاستحقاق القادم، وفق معطيات رقمية على أرض الواقع، ويراهن المترشحون الأحرار والأحزاب السياسية على السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات رغم تواضع تجربتها في التنظيم، لفرض القانون وتكافؤ الفرص أثناء الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، خاصة بعد الحركة التي أجراها رئيس السلطة محمد شرفي في بعض الولايات، والتي تضمنت قضاة وشخصيات قانونية.

وقد عرف الاستحقاق الأخير مشاكل مثل عدم ضبط قوائم المراقبين والملاحظين في مكاتب ومراكز الاقتراع، وعدم تسليم الشارات المخاصة بالمراقبة في العديد من البلديات إلى غاية الساعات الأولى من يوم الانتخاب، وكذا عدم تسليم محاضر الفرز النهائية للملاحظين المعتمدين ببعض المراكز، وأيضا العشوائية في انتقاء وتوظيف الأعوان المساعدين في تأطير مكاتب الانتخابات عن طريق المنصة الرقمية، ما تسبب في أخطاء جسيمة على محاضر التصويت والفرز التي كانت محل عشرات الطعون، إضافة إلى أخبار متداوَلة عن تسريب أوراق التصويت الرسمية ليلة الاقتراع لفائدة قوائم ومرشحين زادت من حظوظهم في التعبئة والفوز.

ن. بلهواري

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

تجسيدا لتوصيات لقاء الحكومة ـ الولاة

إشراك ولاة الجمهورية في إعداد قانوني البلدية والاستثمار

أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، استشارة وسط ولاة الجمهورية متعلقة بمشروعي قانون البلدية ومشروع قانون الاستثمار الجديد المرتقب الإفراج عنه قريبًا.

وحسب ما علمتهُ "الجزائر الجديدة" من مصادر مطلعة، فإن وزارة الداخلية أشركت عدد من ولاة الجمهورية في إعداد هذين المشروعين، ويهدف هذا القرار إلى تجسيد التوصيات التي انبثقت عن اجتماعات الحكومة ـ الولاة خاصة أخر اجتماع انعقد في سبتمبر الماضي والذي تمخض عنه عدة توصيات أهمها خلق الثروة وفرص العمل وضبط العقار وإطلاق المشاريع الاستثمارية المحلية.

وأعلن الوزير الأول وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمن عن تنصيب ورشات الإصلاح الخاصة بمراجعة قانوني البلدية والولاية بداية من الشهر الجاري في إطار دعم وتحسين الحوكمة المحلية، ووفق الوزير فإن الجهاز التنفيذي حرص على إدراج الإصلاحات الهيكلية التي تصب في هذا الإطار.

ويُعتبر ولاة الجمهورية من أبرز المطلعين على "العقبات" التي تعترض طريق المستثمرين الحقيقيين والإجراءات التي تُسهل عملية خلق تنافسية حقيقية وتنويع الاقتصاد وبناء استثمار حقيقي، وأسندت لهم في الفترة الأخيرة مهمة صعبة للغاية تتمثل في استرجاع الأراضي الممنوحة لعشرات المستثمرين في إطار عقود الامتياز بعضها لم تستغل لحد الآن والبعض الآخر تم التصرف فيها وتحويل هدفها.

فؤاد ق

انتخابات المجالس البلدية و الولائية

عهدة لتجسيد الإصلاحات محليا

في إطار مهامها الدستورية و القانونية شرعت السلطة المستقلة للانتخابات في تنفيذ العمليات التحضيرية للانتخابات المحلية المسبقة ليوم 27 نوفمبر المقبل, ملتزمة في ذلك بكل ما من شأنه إضفاء المزيد من الشفافية و المصداقية على أعمالها , ومن خلالها على سير الانتخابات ككل و فق ما نص عليه القانون العضوي المعدل المتعلق بنظام الانتخابات

و لعل في حرص الدكتور شرفي محمد رئيس السلطة المستقلة الانتخابات، على تتبع كل خطوات العملية الانتخابية منذ تنصيب هيئته ، و إشهاد الرأي العام عليها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، و إشعار و تبليغ الجهات المختصة أو المعنية بها مباشرة ، ما يؤكد الالتزام بتوفير شروط الشفافية لاستكمال بناء المؤسسات المنتخبة على المستوى المحلي.

إذ مباشرة بعد استدعاء الهيئة الناخبة من طرف رئيس الجمهورية ،سارع رئيس السلطة إلى إجراء حركة جزئية في سلك منسقي المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة ،كما حرص نفس المسؤول على إصدار كل القرارات المتعلقة باستمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، و استمارات التصريح بالترشح ،و تبليغ منسقي السلطة عبر الولايات و في الخارج بالإجراءات العملية لإيداع الترشيحات طبقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، حيث صدر عن السلطة المستقلة للانتخابات أكثر من 14 قرارا في هذا المجال ، بدءا بقرار يحدد سير لجان مراجعة القوائم الانتخابية ، و انتهاء بالقرار المحدد لكيفية إيداع قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجالس المنتخبة البلدية و الولائية ، مرورابقرارات تنظيمية أخرى تتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية ،أو تحديد الترشيح تعويضا لمن حال مانع شرعي لترشحه ، أو قرار توزيع الأرقام التعريفية لقوائم المترشحين الحزبية منها و المستقلة ،و قرار يحدد كيفيات إشهار الترشيحات ، و قرار يحدد قواعد تنظيم مركز و مكتب التصويت ، و آخر يحدد شكل و شروط إعداد الوكالة للتصويت... و غيرها من القرارات التي أصبحت جزءا من النشاط التنظيمي للسلطة المستقلة للانتخابات و لأن هذه السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات ، هي ثمرة تجارب و آليات عديدة في مجال مراقبة الاستحقاقات الانتخابية ، فقد حاول المشرع الجزائري تفادي كل الثغرات التي عرفتها الآليات الثنائية و المختلطة التي طبقت في زمن الانتخابات التعددية ، و الحفاظ على الإجراءات المفيدة لسير العملية الانتخابية .

سلطة بكامل الصلاحيات

قانون الانتخابات أمام إشكالية جديدة

خلال دسترة السلطة و منحها الاستقلالية التامة و الصلاحيات القانونية و التنظيمية الواسعة في "السهر على شفافية و مصداقية الانتخابات الرئاسية و التشريعية و المحلية و الاستفتاء بدءا باستدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج المؤقتة للاقتراع".كما وضعت تحت تصرفها كل السلطات التي يمكنها تقديم الدعم لها في تنفيذ و احترام قراراتها المرتبطة بضمان السير الحسن للاقتراع ، و كذا توفير الظروف المواتية لإجرائه في شفافية تقوي النتائج المنبثقة عنه بالشرعية الشعبية.

رغم ما تميزت به هذه السلطة من مزايا ، إلا أنها لا تنجو من انتقادات قلة من الأحزاب و الشخصيات الدائرة في فلكها بحجة أنها جزء من نظام الحكم ، خلافا لما يراه الملاحظون المحايدون الذي يعتبرون السلطة المستقلة مكسبا في تاريخ الانتخابات الجزائرية و يتوقعون أن تلعب دورا كبيرا في إضفاء الشفافية على العمليات الانتخابية، و من شأنها أن تسكت بذلك الكثير ممن تعودوا تبرير هزائمهم بالتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية و الحديث عن التزوير و التجاوزات. إذ بدأت الانتقادات تستهدف خاصة بعض الإجراءات التنظيمية ، التي تبادر بها السلطة ، بهدف تسهيل مهامها ، و لكنها بالمقابل تحمل الأحزاب أو المستقلين أعباء قد تفوق إمكاناتهم ، و خاصة منها تلك المتعلقة أو المعتمدة على تقنيات الرقمنة ، الأمر الذي قد يفرض على الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية العمل المشترك لإيجاد أرضية للتوافق على الإجراءات التنظيمية الأقل تعقيدا بالنسبة للجميع ،حتى لا يقتصر مثل هذا التوافق على ميثاق الأخلاقيات الخاص بسير العملية و الحملة الانتخابية. إذ لو تم اعتماد أساليب التشاور بين أطراف العملية الانتخابية ، لما اصطدمت الانتخابات المحلية المسبقة الحالية بإشكالية "البلديات التي لم تترشح بها أي قائمة سواء من الأحزاب أو المستقلين ،أو البلديات ذات القائمة الوحيدة" و هي إشكالية لم يتطرق لها قانون الانتخابات المعدل، مما يفرض معالجتها ضمن تعديل آخر لذات القانون.

و مع ذلك فإن العملية الانتخابية ستتواصل وفق الرزنامة المحددة لها سلفا ، باستمرار فترة الطعون في الترشيحات إلى غاية 31 أكتوبر الجاري ، و تجديد الترشيحات المرفوضة قبل 28 من نفس الشهر ، و إعداد وكالات التصويت إلى غاية 23 نوفمبر ، و الحملة الانتخابية بين 4و 23 من نفس الشهر ، ثم الصمت الانتخابي لمدة 3 أيام قبل يوم الاقتراع ، على أن تعلن النتائج الأولية 48 ساعة بعد استلام محاضر اللجان الانتخابية.

و هكذا بعد الاستفتاء على الدستور الجديد ثم الانتخابات التشريعية جاء الآن الدور على تجديد المجالس المحلية البلدية و الولائية خلال الانتخابات المحلية الجارية، التي لا تقل أهمية عن الاستحقاقات السابقة، التي جرت في ظل النظام السياسي المنبثق عن الحراك الشعبي كونها مدعوة لتجسيد الإصلاحات محليا.

حصاد سنوات يسقط في شباك الاكتتاب

استحقاق يضع تشكيلات سياسية على المحك

الجيلالي سرايري

الانتخابات المعيار الأساسي لمعرفة قوة الأحزاب و مدى شعبيتها وتواجدها في الميدان وبأصوات الناخبين ترتقي وتفوز بأكبر عدد من المقاعد في المجالس المنتخبة ، فالرهان قائم من خلال استحقاقات تجديد المجالس الشعبية البلدية و الولائية حيث سيكون التنافس شديدا بين المترشحين في القوائم الحزبية والقوائم المستقلة التي ستضم كثيرا من الشاب ومن الوجوه الجديدة المتطلعة إلى المسؤولية على المستوى المحلي ،بفضل التشجيع والتحفيز الذي يلقاه الشباب من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للدفع بهم إلى معترك السياسية والمشاركة في التسيير لاكتساب الخبرة والمعرفة ، حيث تتكفل الدولة بمصاريف الشباب للحملة الانتخابية كما ينص عليه القانون العضوي للانتخابات التي اقترب موعدها ، لكنها تبدو مختلفة عن تشريعيات 12جوان الفارط و التي عرفت نشاطا كبيرا وحماسا شديدا من طرف المترشحين فقد بلغ عدد القوائم المعتمدة رسميا 1483 منها 646 قائمة حزبية و837 قائمة حرة وشارك فيها 28 حزبا سياسيا فاز منه 12حزبا في الدخول إلى قبة البرلمان يتقدمهم جبهة التحرير الوطني بـ 105 مقاعد للعام فإن أكبر دفعة من الأحزاب نالت اعتمادها سنة 2012 ومن هنا لا يمكن الحديث عن أحزاب جديدة وقديمة فتسع سنوات من العمل السياسي كافية للتعريف بالبرنامج الحزبي والانتخابي وبجذب المنخرطين والمناضلين لو كان هناك عمل جدي ونشاط لتوسيع القواعد الشعبية في البلديات والولايات والطموح إلى تقلد المسؤوليات و دخول مجال التسيير والحصول على الأغلبية للتواجد في السلطة .

الشروط ساوت بين الكبار و الصغار

كما أن وجود 53 حزبا لا يعتبر ظاهرة صحية للتعددية الديمقراطية ، فالتخبط الواقع لدى الأحزاب (الكبرى) في التحضير للانتخابات المحلية البلدية والولائية حاليا يؤكد وجود أزمة عند كل الأحزاب السياسية التي تعودت على نمط معين من الانتخابات الشكلية في ظل العهد البائد ، يكون فيها الفائز معروفا مسبقا فاللعبة الانتخابية تغيرت بفضل حراك 22 فبراير 2019 في عهد الإصلاح والتغيير والشفافية و أخلقة السياسة ومكافحة الفساد والمال القذر لإقامة الجزائر الجديدة ، فالانتخابات تشرف عليها سلطة وطنية مستقلة للانتخابات منحتها صلاحياتها كل الحرية ، ولا مجال للتزوير وتوزيع الحصص ولهذا تجد الأحزاب التقليدية الكبرى صعوبة حتى في إعداد قوائم مرشحيها ومنها جبهة التحرير الوطني التي فشلت في تقديم قائمة لها للتنافس على المجلس الشعبي الولائي بوهران عاصمة الغرب والتي ستكون السنة القادمة عاصمة لأعاب البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى انسحاب هذا الحزب لأول مرة من التنافس من العديد من البلديات وهو الذي كان يحكم الجزائر لعقود نظرا للجمود والصراعات بين المناضلين وعدم التشبيب في صفوفه ، وسيطرة وجوه قديمة أكل عليها الدهر وشرب وملها المواطن فهرب . وكان على الأحزاب القديمة والجديدة التركيز على البلديات لتثبت تواجدها وقدرتها على التسيير وتحمل المسؤولية بعدها تفكر في البرلمان والحكومة ، كما أن الأحزاب التي نجحت في دول أخرى انطلقت من البلديات كما حدث في تركيا وفرنسا وغيرهما ، فكل شيء يبدأ من القاعدة المتمثلة في البلدية للمشاركة في النهوض بالتنمية وتلبية حاجات المواطنين من خدمات وماء وكهرباء وطرق ومدارس ومراكز صحية ، ولهذا على المواطنين اختيار أصحاب الكفاءة والنزاهة من المترشحين والمترشحات ولا يهم انتماؤهم الحزبي أو العرش أو الجهة والمنطقة التي أتوا منها ، وعلى الأحزاب السياسية أن تعمل في الفصول والمواسم ولا تنتظر حملة الحصاد والدرس لتأخذ الغلة دون عناء .

امتحان عرى وزن القاعدة الشعبية

فاطمة شمنتل

ما كان عزوفا عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع لاختيار مرشحين في مختلف الانتخابات الوطنية ، يحذر منه المحللون و المراقبون للشأن الانتخابي صار معضلة جديدة بطلها هذه المرة أحزاب و مستقلون لم يسعفهم الحظ و لا الخبرة في تخطي عقبة يرونها كبيرة ، من أجل الوصول إلى إيداع ملفاتهم قصد أن تحظى بالقبول و تدخل مجال المنافسة للظفر بمقاعد المجالس الشعبية الخاصة بالبلدية و الولاية ، ضمن استحقاق 27 نوفمبر المقبل.

ما يسميه القانون العضوي للانتخابات الذي ناقشه و تبنّاه المجلس الشعبي الوطني و كانت ذات الأحزاب طرفا فيه ، و المتمثّل في شرط الحصول على عدد معين من توقيعات الاكتتاب من أجل الترشح ، صارت التشكيلات السياسية و أيضا المستقلون يرونه حجر عثرة و حائلا أولا في سبيل تحقيق المبتغى السياسي و دخول تسيير البلديات و الولايات .

و إذا كان 37 حزبا قد أخفق في جميع ذات التوقيعات لدخول الاستحقاق التشريعي الماضي فإن الأحزاب التي لم تستطع الوصول إلى النصاب للانتخابات المحلية المقبلة لم يفصل فيه بعد فقد تزيد عن تلك التي أعلنت فشلها في العملية ، بعد أن تفصل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الترشيحات المقدمة إليها ثم دخول فترة الطعون التي تختتم نهاية الشهر الجاري .

بعيدا عن المجال التقني و بلغة الحضور و الغياب و مكانة الأحزاب في المشهد السياسي، فإن العزوف يسبب قلقا مستمرا للساهرين على اللعبة السياسية في البلاد و بمعنى آخر فإنّ المجالس المنتخبة قد تبدو في المستقبل عرجاء من التنوع الحزبي الذي تعودت عليه ، رغم الصراع الكبير بين منتخبيها ، سواء الظاهر أو الخفي و الذي ينتهي بسحب الثقة و أحيانا كثيرة التوجه إلى أروقة المحاكم .

الأحزاب السياسية الراغبة بالمشاركة في اللعبة الديمقراطية ، أو ربما إذا تمكّنت أحزاب الصف الثاني و الثالث و المستقلون من تحقيق نصاب التوقيعات – باعتبار أن الأحزاب الكبيرة لم تستطع جمع ذات التوقيعات لأسباب داخلية مرتبطة بالصراعات بين المجموعات و أيضا النزاعات حول من تتضمنهم القوائم – فإنّ المجالس المقبلة قد تستفيد من إبداع سياسي تحمله تشكيلات سياسية جديدة العهد بدخول البلديات و الولايات ، و هذا سينفي احتمال غياب التنوع عن المجالس المقبلة .

و معلوم أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات رفضت شهر سبتمبر مطلب الأحزاب بإعادة النظر في شرط جمع التوقيعات إما بتخفيضها أو إلغائها بالنسبة للأحزاب التي حققت نتائج مقبولة في انتخابات سابقة و هو الأمر الذي يخرج عن طواعية السلطة و لا يمكن الاستجابة له لأن أمر التعديل أو إعادة النظر مرتبط بضرورة صدور مرسوم رئاسي و هو الأمر الذي لم يتم شهر سبتمبر باعتبار دورة البرلمان كانت مفتوحة ، كما لم يكن ممكنا تعديله عبر البرلمان لكونه يأخذ وقتا يتجاوز الآجال الدستورية المقررة للموعد الانتخابي .

ففي ضوء هذه الظروف التي تبدو صعبة على الأحزاب و الأحرار هل يؤسس المشهد السياسي إلى انسحاب سلس لبعض الأحزاب التي تعود المواطن الجزائري على وجوهها في كل المجالس المنتخبة ، و بالتالي يكون ذات المشهد مقبلا على تنوع حزبي من نوع خاص تنشطه تشكيلات سياسية كان الضوء محجوبا عنها في حضرة الكبار ؟ أم تجد السلطة نفسها أمام حتمية التساهل و إعادة فتح أوراق القانون العضوي للانتخابات الذي لم يمض على تعديله سنة ؟ و هو القانون الذي لقي انتقادات لاذعة من طرف الأحزاب التي اجتمعت بالسلطة الوطنية المستقلة و خرجت فارغة الوفاض. .

نقطة ساخنة

أوراق الخريف

فاطمة شمنتل

احتفظت كرة الثلج بصلابتها فلم تبددها أشعة الشمس التي رافقت التغيرات في الجزائر ، الكرة كبرت و شاءت لها نسائم الخريف أن تتدحرج من عل فارتطمت بأول الصخرات معلنة التفتّت ، فا نفضح المستور و صار الداء مكشوفا ، لم تلملمه تصحيحيات و لا تنسيقيات ، بل انفرط العقد إيذانا بتسليم الروح .

المشهد في السياسة متناقض و جاء الاستحقاق ليمنح النّاس الفرجَة بالمجان ،فكيف لأحزاب تريد التحكّم في مفاصل الدولة و هي عاجزة أن التحكّم في داخلها ، منغلقة عن التجديد ، خائفة من التشبيب ، ماضية في دقّ المسامير لتثبيت صور العجزة على جدرانها ، عجزة صاروا مجرد نعوش ، يختلف حديث نهارهم عن ليلهم ، يحبون الشبابَ الذين ينضمون إليهم لكن في حقيقة الأمر ما هم إلّا أرقام في سلسلة الحساب و الاستجابة الظاهرية لقوانين الدولة في تشبيب الأحزاب و المحاصصة بين جميع الفئات المناضلة. ألم تعي الأحزاب التي فشلت في جمع التوقيعات و هي التي لها قواعد نضالية و شعبية – حسب زعمها – أن العالم يتغير من حولها و من لا يواكب يتبدد ؟ و مادام المشكل ليس مشكل أصابع تبصم للراغبين في الترشح فإن المشكل لو قلّبناه لأفصح عن قلاقل قادمة من جوف ذات الحزب ، فالنزاع كبير و الصراع دام في الكواليس ، و من يلعب دور الطبيب ؟ لا أحد ، فالمرض مستعص و ربان السفينة العجوز لن يغرق وحده لفرط السن و تقدم العمر بل لا بد أن تهوى السفينة بمن فيها ..

Rejets en masse des listes et des candidats

Déluge de rejets sur les partis partants aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain. Des rejets à la pelle de listes électorales et de dossiers de candidats, en effet.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - On le soutenait dans une précédente édition, l'étude des dossiers des candidats, achevée hier samedi, allait constituer une véritable hantise pour les partis et les promoteurs des listes indépendantes partants pour les élections locales anticipées du 27 novembre prochain.

Une hantise qui se «matérialise», désormais avec cette véritable pluie de refus de dossiers de candidats, conséquence principale des enquêtes menées par les services compétents. Ils se chiffrent, en effet, à des centaines, les refus des dossiers des candidats, notamment ceux précocement déposés auprès des délégations locales de l'Autorité nationale indépendante des élections. Ceci après réception des rapports des services de sécurité compétentes et examen du casier judiciaire n°2.

Des refus essuyés à travers l'ensemble des wilayas du pays et touchant nombre de listes électorales, notamment celles partisanes. Principal motif du rejet : le fameux article 184 de la loi organique portant régime électoral notamment son septième alinéa, qui exige que le candidat «ne doit pas être connu du public sur son lien avec les milieux financiers et commerciaux suspects et son impact, directement et indirectement, sur le libre choix des électeurs et le bon déroulement du processus électoral».

Des exclusions qui toucheraient principalement d'anciens maires, d'élus locaux et d'hommes d'affaires qui se sont présentés sur les listes de leurs partis. Notamment le parti du Front de libération nationale, le Rassemblement national démocratique, le Mouvement de la société pour la paix, le Mouvement el Binaa et le Front el Moustakbal. Il y a également les partis qui, comme le Front des forces socialistes, sont toujours en attente des recours concernant le rejet de certaines de leurs listes pour nombre insuffisant des parrainages des électeurs suite à l'annulation de certaines de celles remises, et ce, pour diverses raisons. Rachid Chaibi, cadre du FFS affirme, à ce propos, que le vieux front de l'opposition est en attente des verdicts des tribunaux administratifs concernant trois listes APW, alors que les six déjà déposées ont été officiellement acceptées mais également de nombreuses listes communales notamment à Boumerdès, Bouira, Tizi-Ouzou et à Béjaïa où le parti part grandement handicapé avec la défection de nombreuses de ses sections locales qui ont désapprouvé le mot d'ordre de participation à ce scrutin. Et si les recours déposés aboutissent, le FFS atteindrait les près de 140 listes pour les communes. Mais il n'y a pas que ce motif lié à l'alinéa 7 de l'article 184 de la loi électorale, puisque d'autres candidats ont vu leurs dossiers refusés pour cause de leur appartenance au FIS dissous. Et c'est dans les wilayas de Sétif et M'sila, notamment, que les rejets auraient été les plus massifs, du moins jusqu'à vendredi.

Photos : DR

M. K.

Des dizaines de candidatures éliminées à Bouira

C'est un véritable coup de massue que viennent de recevoir les partis politiques ce week-end après l'élimination de certains de leurs candidats considérés comme de véritables mentors. En effet, que ce soit au sein du RND, du FFS, d'Al Moustakbal, et même du FLN, des figures emblématiques qui étaient considérées, jusque-là, comme étant des indétrônables au sein de leurs partis respectifs, se sont retrouvées éjectées par l'Anie sans leur donner d'autres explications que cette mention «enquête négative» sans plus.

Bien entendu, tous ces partis ont trois jours pour introduire des recours auprès de la Chambre administrative mais, selon certains militants de partis que nous avons contactés, peu de chances restent pour que ces recours soient acceptés. Ainsi, du côté du RND, même l'actuel P/APW qui a voulu rempiler pour un nouveau mandat, a été éjecté par l'Anie, au même titre que l'ancien P/APC de Bouira, Hakim Oulmi, qui était sous la coupe du parti Al Chabab. Cet ex-maire a introduit sa candidature sous la houlette du RND mais celle-ci vient d'être rejetée. L'autre parti à subir la loi du talion, c'est le FFS qui a eu une dizaine de rejets dont la candidature de l'ex-maire de la commune d'Aomar. Certains élus actuels au sein de l'APW, connus sur la scène locale comme étant de véritables militants du Hirak, ont été éjectés.

Dans ces rejets, le parti Al Moustakbal n'est pas en reste. Un parti qui a récupéré des dizaines de militants des autres partis, surtout le RND et le FLN souvent connus sur la scène locale mais rejetés actuellement par leurs partis initiaux. Aussi, tous les candidats, qui ont cru avoir trouvé un refuge au sein de ce parti, ont été débusqués par les enquêteurs de la gendarmerie qui ont finalement apposé des mentions négatives les concernant, avant que l'Anie ne leur transmette ces décisions de rejet.

Enfin, et aussi paradoxal que cela puisse paraître, le FLN est finalement le moins touché par ces vagues de rejets. Et d'aucuns expliquent la raison par le fait que les listes de ce parti ont été dès le départ, rajeunies par l'actuelle direction du FLN qui a éliminé toutes les vieilles têtes en privilégiant les nouvelles candidatures sélectionnées parmi les jeunes militants. Pour les autres partis qui n'ont pas d'ancrage dans la wilaya, ainsi que les listes d'indépendants, nos sources indiquent que les rejets concernent certaines candidatures mais vite remplacées par d'autres issues des listes d'attente de ces partis.

Y. Y.

Le Soir D'ALGERIE

LIBERTE
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER

EXPIRATION DES DÉLAIS DE RECOURS POUR LES CANDIDATS AUX ÉLECTIONS LOCALES

Des listes passées à la moulinette

Des listes refusées, des noms rejetés et des dossiers incomplets : à quelques heures de la fin des délais accordés par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) aux partis et listes indépendantes pour compléter leurs dossiers de candidature, l'opération de tamisage a empêché certains prétendants à la candidature de participer à la prochaine compétition électorale.

LIBERTÉ
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER

Si au niveau national, aucun chiffre définitif n'a été encore communiqué sur le nombre de candidats recalés ou de listes rejetées par l'Anie, des informations émanant des entités locales de l'Autorité des élections donnent un aperçu sur l'ampleur des dossiers qui ne pourront pas concourir lors du scrutin du 27 novembre.
C'est le cas de la wilaya de Médéa où pas moins de 15 anciens P/APC ont vu leurs noms rejetés, notamment le P/APC de Sedraïa (70 km à l'est du chef-lieu de wilaya) qui a fait l'objet d'une mesure de suspension par la tutelle, ou encore le vice-président de l'APC d'Aïn Ouksir (80 km au sud du chef-lieu de wilaya) pour délit de conduite d'un poids lourd sans permis correspondant à cette catégorie de véhicule.
On cite, également, le nom du P/APC d'El-Azizia qui a brigué un mandat sous la bannière du MSP. D'autres noms de P/APC sortants ou ayant déjà brigué des mandats à la tête de leurs communes ont été éjectés des listes de candidatures dont des "poids lourds", tels que les précédents maires de Béni Slimane, ceux de Tlétat des Douairs, de Ksar El-Boukhari et d'El-Aouinet.
À Jijel, l'opération de vérification et de révision des listes de candidatures pour les élections a conduit à l'élimination, par les instances locales de l'Anie, de nombreux élus sortants, essentiellement ceux qui ont déjà fait deux mandats.
"On nous a éliminé 7 candidats de la liste de l'APW", rappelle le coordinateur de la mouhafadha du FLN. Selon lui, de nombreux autres candidats sur les listes des APC ont connu le même sort.À Béjaïa, une source proche des services de la wilaya indique que le bureau local de l'Anie aurait rejeté plusieurs dossiers de candidature, dont les postulants seraient tombés sous le coup de la nouvelle loi organique relative au régime électoral, qui dénie le droit de se porter candidat pour toute personne *"connue de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme, et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs, ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales"*.

Archives Liberté

C'est le cas, à titre d'exemple, de l'actuel mouhafedh FLN de Béjaïa, Abdelhamid Merouani, qui ambitionne de briguer un autre mandat électif à la tête de l'APC de la même ville. Il faut rappeler, en effet, que cet ancien maire FLN de Béjaïa (2012-2017) a vu son dossier de candidature aux dernières élections législatives du 12 juin 2021 rejeté par la même Autorité chargée de l'organisation du scrutin (Anie), pour avoir eu des *"antécédents judiciaires"*. De son côté, le secrétaire fédéral du FFS à Béjaïa, Bachir Barkat, croit savoir que *"pas moins de cinq listes électorales seraient rejetées par l'Anie"*.
Dans la wilaya de Boumerdès, les chiffres définitifs des listes retenues au scrutin local ne sont pas encore annoncés.
Mais selon Younès Belchalabi, délégué auprès de l'Anie, la période d'étude des dossiers, qui a été clôturée hier samedi, a donné lieu à des rejets de candidatures dans pratiquement la majorité des listes déposées, que ce soit pour les indépendants ou celles déposées par les formations politiques. Ces candidats ont la possibilité d'introduire des recours selon l'article 183 du code électoral, et disposent d'un délai allant jusqu'au 28 octobre prochain. Dans la wilaya de Sétif, les membres de la délégation locale de l'Anie, chargés de l'étude des dossiers de candidatures aux élections locales, ont réussi à finaliser 97 listes sur les 225 déposées par les 22 partis politiques et les représentants des 48 listes indépendantes.
Pour l'Assemblée populaire de wilaya, des candidats ont été écartés de la course. Il s'agit d'un ancien député et d'un syndicaliste, le P/APC de Guelta Zarga, et l'ex-président de l'APC d'Aïn El-Kébira, qui sont entrés en lice pour décrocher un siège au sein de l'APW et, par la suite, convoiter un siège à la Chambre haute du Parlement.
En attendant les statistiques définitives, on a appris que le FLN est présent dans 56 communes sur les 60 que compte la wilaya. Le RND aura des candidats dans 49 communes et le mouvement HMS dans 40 communes. Quant aux autres partis, c'est Sawt El-Chaâb qui sera le plus représenté avec 19 listes, à savoir 18 pour les APC et 1 pour l'APW. Ce qui ne signifie pas que le nombre de candidats recalés n'est pas important. À titre d'exemple, rien que dans la commune d'El-Eulma, sept candidats ont vu leurs dossiers rejetés.
En attendant les résultats définitifs, 16 recours ont, d'ores et déjà, été introduits au tribunal administratif qui va trancher dans les prochaines heures. Dans les prochains jours, le président de l'Anie, Mohamed Charfi, devrait rendre public le nombre de listes et de candidats acceptés pour la compétition électorale du 27 novembre prochain. Mais tout porte à croire que beaucoup de listes seront rejetées. Bien plus, beaucoup de communes risquent de ne pas être représentées, tandis que pour d'autres, une seule liste sera soumise au choix des électeurs.

ALI B./CORRESPONDANTS

TROIS PARTIS EN LICE POUR LA MAIRIE D'ORAN

Fin de règne pour le FLN

Les élections locales du 27 novembre mettront définitivement fin à 19 ans de règne continu du FLN à la tête de la ville d'Oran. En effet, depuis 2002, cette commune, la plus importante de la wilaya d'Oran, a été gérée par l'ex-parti unique, avec la présence discutée d'un homme en tant qu'édile pendant trois mandats. Le maire sortant Nourredine Boukhatem quittera son poste qu'il a occupé de 2002 jusqu'à 2021, avec une interruption de cinq ans, de 2007 à 2012.

Cette absence du FLN est diversement commentée par la rue oranaise, mais l'explication la plus logique veut que le parti paye ses errements passés et actuels, notamment dans le mode de désignation des noms pour représenter la ville lors des échéances électorales. Pour Mouad Abed, un enfant du FLN qui a décidé de changer d'appartenance politique en se présentant sous les couleurs du Front El-Moustakbal, cette situation était pour le moins prévisible, dans la mesure où le divorce était consommé avec la base militante du parti. Cette dernière *"croit plus en des personnes que dans la structure organique même du parti"*, explique-t-il. *"À l'époque, c'était l'urne qui désignait les responsables organiques locaux du FLN* (mouhafedh, responsables des kasmas), *maintenant, on assiste à des parachutages d'Alger. Le parti, ainsi géré, a fini par perdre sa base"*, ajoute notre interlocuteur.

Quant à son choix personnel, il précise que devant l'incapacité de recueillir les signatures exigées, il a décidé de se retirer, *"mais le Front El-Moustakbal est venu me chercher, me convainquant de le rejoindre"*. Concernant le taux de participation, les observateurs politiques s'accordent à dire qu'il sera plus important que celui enregistré lors des dernières législatives. Notre interlocuteur abonde dans ce sens en tablant sur la proximité de la population avec les candidats.

"Les gens connaissent les candidats et voteront pour les plus actifs sur le terrain associatif, culturel ou environnemental", argumente-t-il, en affirmant que les réseaux sociaux auront aussi un rôle à jouer lors de ce scrutin. *"Les problèmes de la commune sont connus, comme la saleté, et les gens voteront cette fois-ci pour des personnes plus que pour des partis"*, assure Mouad Abed, qui voit dans cette perspective un plus pour sa candidature. En effet, la liste d'El-Moustakbal pour l'APC d'Oran compte trois délégués communaux, transfuges du vieux parti, et *"nous comptons également convaincre la base militante du FLN qui est plus proche d'El-Moustakbal que des deux autres partis en lice, Hamas et RND"*, estime-t-il. Ce dernier pense qu'avec une bonne campagne électorale, son parti pourra dépasser l'écueil des 35% pour prétendre à la présidence de la mairie d'Oran. Rappelons qu'ils sont trois partis à se battre pour l'APC d'Oran et sept pour l'APW : TAJ, PT, Hamas, RND, Sawt El-Chaâb, Front El-Moustakbal et El-Bina.

SAÏD OUSSAD

El Watan

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

L'OPÉRATION PRÉ-ÉLECTORALE FACE AUX CONTRAINTES

L'Anie et l'imbroglio politique des locales

DOTÉE pourtant d'une autonomie de gestion et de fonds importants, l'instance de Charfi peine à prendre les initiatives pour lesquelles elle a été créée.

MOHAMED OUANEZAR

L'actualité géopolitique nationale, en relation avec l'évolution de la scène internationale et régionale, a relégué aux seconds plans le processus électoral en cours. L'érosion du pouvoir d'achat, les annonces présidentielles de grande importance, celles relatives aux revalorisations des revenus des ménages (IRG et point indiciaire), la guerre déclarée à la spéculation, l'escalade franco-maroco-algérienne, les révélations des anciens gouvernants à la faveur de l'ouverture de leurs procès respectifs, autant d'événements-accélérateurs qui ont joué en défaveur d'une valorisation de ce rendez-vous haut en symboliques et en valeurs. Du coup, l'attrait pour les prochaines élections locales et de wilayas s'en trouve complètement noyé et risque, même, de connaître un véritable revers. Un luxe que nous ne sommes pas censés nous offrir, d'autant que le spectre de l'abstention n'est toujours pas balayé. En sus, ce décor, presque délétère, se voit accentuer par les annonces, ou plutôt par les « complaintes » des nombreuses formations politiques, peinant à souscrire aux formalités légales, en vue de confectionner les listes de candidats pour ces joutes électorales. En effet, nombre de partis politiques ont fini par jeter l'éponge, face aux contraintes liées à la confection des listes électorales. Du MSP, qui nous a habitués à crier au détournement de ses voix, fort, soit-disant, de son assiette électorale confortable, le FLN, omniprésent dans l'Algérie profonde, le RND, qui n'avait aucune difficulté à asseoir son autorité politique territoriale, jusqu'aux autres formations politiques islamistes, comme celle de Djaballah, le résultat est effarant. Par ailleurs, beaucoup de listes des indépendants ont également déclaré forfait, face aux difficultés rencontrées dans la collecte des signatures pour leurs candidatures respectives. S'il est vrai que l'Autorité nationale indépendante des élections avait réussi ses précédents paris électoraux, celui à venir semble constituer un enjeu majeur supplémentaire, qui pourrait mettre sur le grill, autant sa crédibilité que son autorité politique même. Loin d'être une vue de l'esprit, nous sommes, là, face à un véritable imbroglio de marketing politique, que l'Anie semble dans l'incapacité de résoudre. Proposer des solutions, c'est aussi cela son rôle. En effet, dotée, pourtant, d'une autonomie de gestion, de statuts juridiques à même de la réconforter dans son rôle de gérant principal et exclusif de l'opération politique électorale, l'instance de Charfi peine à prendre les initiatives pour lesquelles elle a été créée. Cela étant, les fonds précieux qui lui sont alloués, en plus de l'encadrement du processus politique, devraient lui permettre d'élaborer des stratégies top et adaptées, en matière de communication institutionnelle et sociale. Or, pour le moment, à bien regarder les affiches concoctées et surtout le slogan mis au point par l'Anie, on est très loin des objectifs et des stratégies escomptés. Il est évident que les équipes chargées de la stratégie de communication et de marketing politique de cette instance nationale des élections, sont complètement détachées du réel des Algériens. De l'avis de certains observateurs, au fait de la chose politique, « la confection de l'affiche et du slogan de l'Anie, pour ces élections locales, n'obéit à aucun critère scientifique… On serait très intéressé d'écouter ceux qui ont eu l'idée de concevoir ce slogan, en quoi il devrait accrocher les Algériens… Dans pareilles entreprises, il s'agit de prendre en considération les paramètres scientifiques de la psychologie sociale… Il faudrait, pour cela, disposer des profils psychologiques de l'électeur algérien, mais aussi d'une typologie actualisée de ses facettes sociales psychologiques…

M.O.

Mohamed Charfi, président de l'Anie